وحدة ومن قرح يقرح

فواز علي محمد الكميم

■ إن الوحدة اليمنية هي أعظم منجزات اليمن وعلى العملاء والمرتزقة أن يعوا جيداً أن عجلة التاريخ لا يمكن أن تعود إلى الخلف، وأن يوم ٢٢مايو ١٩٩٠م لا يمكن التراجع عنه مهما كان الثمن، لأن هذا اليوم العظيم هو يوم إعادة اللحمة اليمنية الواحدة لأبناء الوطن الواحد.

إن شعبنا اليمني العظيم يعي جيداً مارب تلك العناصر العميلة والمرتزقة التي تتباكى اليوم على ماضيها البشع وتحاول إعادته بأساليب المناطقية وتعمل نفسها وصية على الشعب، فالذين يستعطفونهم تحت هذه المسميات ويتباكون عليهم ويعرفونهم جيداً ويعرفون تاريخهم الأسود وماضيهم الدموي الملطخ بدماء المواطنين الأبرياء، وقد أصبحت أوراقهم محروقة ولا يمكن تصديقهم أبداً وراء قتل آبائهم وإخوانهم.

أما الداعمون للانفصاليين يتناسون أن الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م هو الذي أعاد لهم كرامتهم بعد أن كانوا مشردين ومتسكعين أو مسلوبين من كل الحقوق يعانون شظف العيش، والآن يتمتعون في ظل الوحدة والديمقراطية بكل الأمن والأمان و العيش الكريم، وبعد كل هذا تقابل الوحدة بالجحود والنكران، ولا يفوتني هنا من استذكار كلمة لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح محقق الوحدة وباني نهضة اليمن حفظه الله.. في أحد خطاباته وجاء فيها: إن الشعب اليمني بكافة شرائحه وأحزابه شريك في الوحدة، وهذه الشهادة الصادرة من زعيم بحجم الرئيس علي عبدالله صالح تؤكد بأنه يقدر أدوار كل الشرفاء الذين شاركوا وساهموا وضحوا من أجل تحقيق وحدة الوطن ويعتبر كل أبناء الوطن الموحد أبناءه.

إن الذين يستهدفون الوطن ووحدته وبالذات من قبل العناصر الانفصالية والمرتزقة والخونة والعملاء ليس له مكان في يمن الـ٢٢ مايو العظيم، وسوف يتصدى أبناء الشعب لهم وسيظلون حماة لوطن الثاني والعشرين من مايو ووحدته المباركة حتى آخر قطرة الدم اليمني.□

حياتنا مهددة بعد أن أصبحت نيران الاشرار تطالنا

نطالب الرئيس بتعويضنا أو ضبط الجناه

إن أعمال التخريب والفوضى التي تقوم بها العناصر الانفصالية في الحوطة عاصمة محافظة لحج قد لاقت استهجاناً واستنكاراً واسعاً من قبل المواطنين خاصة بعد أن امتدت تلك الأعمال الاجرامية لتشمل قوت المواطنين وممتلكاتهم ومحلاتهم التجارية ناهيك عن أعمال التقطع والقتل الذي راح ضحيتها عشرات القتلى والجرحى من داخل وخارج المحافظة لاسيما القادمين من المحافظات الشمالية.. تلك الأعمال الاجرامية لاشك انها قد عطلت حركة الناس بشكل لايمكن السكوت عليه..

«الميثاق» - خاص - قسم التحقيقات

وللتعرف على مجريات الأحداث «الميثاق» التقت العديد من المواطنين الذين اعربوا عن إدانتهم لما ترتكبه تلك العناصر الإجرامية..

بداية يقول أمين العامري- صاحب محل تجاري في الحوطة: لقد قامت العناصر الانفصالية بالاعتداء عليّ واحراق محلي التجاري بشكل كامل بعد ان هجموا على المحل صباح الخميس الماضي..

وأضاف: لقد قمت بإبلاغ الأمن والإطفاء في المحافظة إلاّ أنهم خارج الجاهزية ولم يقدموا شيئاً، فاضطررت إلى ابلاغ مطافي عدن..

واستنكر صمت السلطات المحلية عما يجري من أعمال تخريب..

من جانبه يقول الحاج سعيد عبدالرحمن عبده ٦٠ عاماً: لقد قامت العناصر الانفصالية التخريبية صباح الجمعة بنهب البسطة التي كنت أعول بها أسرتي المكونة من عشرة أفراد.. والتي ليس لي رزق سواها وقد قمت بإبلاغ الأمن والمحافظة لضبط الجناة الذين يجوبون الشوارع نهاراً جهاراً ولكن تلك الجهات لم تحرك ساكناً لذا نرفع شكوانا إلى فخامة الرئيس علي عبدالله صالح للتوجيه بإنصافي وتعويضي عما لحق بي.

أمن واطفاء لحج خارج الجاهزية.. ولم يحرك ساكناً

نهب وإحراق محلات التجار على مرأى ومسمع السلطة المحلية

نهب وسلب

إلى ذلك يقول التاجر محمد قائد محمد- صاحب محل ملابس بالحوطة: لقد قامت العناصر الإجرامية بإحراق ونهب العشرات من المحلات التجارية في المدينة وعلى مرأى ومسمع من السلطات المحلية دون ان تحرك ساكناً فاضطررت لإقفال محلي التجاري خاصة بعد أن هُددت بالقتل ونهب محلي التجاري لذلك لابد أن يضطلع مسؤولو المحافظة بواجبهم في حفظ الأمن والاستقرار قبل فوات الأوان.

نخاف على حياتنا

من جانبه يقول خالد اسماعيل- صاحب محل تجاري: لقد قامت تلك العناصر الإرهابية بإحراق العديد من المحلات التجارية والتي كان آخرها احراق ورشة لأعمال النجارة ظهر يوم السبت الفائت، الأمر خلق لدينا فزعاً شديداً وخوفاً ليس على المحلات التجارية فقط بل وعلى حياتنا خاصة وأن ذلك يحدث أمام الجهات المسؤولة في المحافظة والتي لم تقم بعمل أي شيء لحماية المواطنين.. الأمر الذي شجع المخربين على ارتكاب المزيد من تلك الأعمال.

وطالب من وزارة الإدارة المحلية توجيه المحافظ ونائبه بحماية الناس وتحمل مسئولياتهم عملاً بقول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: «كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته».

تلك الأعمال التي اقترفها الخارجون على القانون لم تكن لتتم لولا تقاعس الجهات المسئولة عن ضبطهم، بل انها ليست وحدها حيث أقدم المدعو محمد ثابت صالح- أمين عام المجلس المحلي السابق بمديرية حبيل جبر ومعه مجموعة مسلحة باختطاف أربع شاحنات نوع مرسيدس مع سائقيها..

كما قامت عناصر مسلحة بالاعتداء على تاجر السمك صالح فارع وهو في طريقه إلى متجره صباح السبت وأصيب بعدة طلقات نارية.. وقامت تلك العناصر بإحراق محل عبايات تابع لأحد التجار في الحوطة، واحراق سيارته والاعتداء على اثنين من عماله.. إضافة إلى تهشيم زجاج مطعم في مدينة الحوطة.. ومحل آخر لبيع الحلوى نتيجة رفض صاحبه اغلاق المحل والاشتراك في أعمال الشغب والتخريب الذي تقوم به تلك الجماعات الخارجة على القانون.. كما قامت أيضاً بإحراق فندق تابع لأحد المواطنين من مدينة إب .. واشعال النيران بمتجر وسيارة المواطن محمد أحمد عبده الأصبحي، وكذلك الاعتداء بالنهب على التاجر صلاح الخليدي مما اضطره إلى إغلاق المحل ونقل بضاعته إلى منزله.□

حقوق الإنسان تدحض أباطيل تقرير «هيومن رايتس»

قالت وزارة حقوق الإنسان إن التقرير الصادر عن منظمة "هيومن رايتس وتش" منتصف ديسمبر الماضي احتوى معلومات مغلوطة وأباطيل مغرضة حول الاوضاع في بعض المحافظات اليمنية .

وأكدت الوزارة في رد توضيحي أصدرته الاسبوع الماضي أن التقرير الصادر عن المنظمة حول الاوضاع في المحافظات الجنوبية والشرقية أحتوى على سيل من المعلومات المغلوطة و المزاعم المجافية للحقائق و الوقائع التي ينضيها واقع الحال بل ويشهد بعكسها تماما .

وجاء في ردها : " اذا كانت الحكومة اليمنية تتعاطى دائما مع كل التقارير الدولية تعاطيا شفافا وصادقا للوقوف على العثرات و النزلات التي قد تعتري جهودها الهادفة بغية ازالة الاسباب ومعالجة النتائج لتعزيز حقوق الناس وحرياتهم الاساسية، فإنها تؤمن بأن اليات و مؤسسات رصد حقوق الانسان الدولية ظاهرة ايجابية من شأنها المساعدة على التزام الديمقراطيات الناشئة بقضايا هذه الحقوق الطبيعية التي لاتقبل تصرفا بها ولا تجزئة لمضامينها السامية".

وأضافت: "إن قراءة فاحصة لمضمون التقرير تدل على ان معديه قد اعتمدوا صياغات مقولبة مشفوعة بأحكام مسبقة افقدتها شرط الحياد المطلوب توافره في اي تقرير يتعلق برصد الانتهاكات و تحليلها ".. موضحة أن التقرير لايفرق بين مفهومي مكافحة الجريمة والانتهاك.

واستغربت الوزارة عدم اشارة التقرير الى المصادر والمراجع الميدانية التي استقى منها المعلومات و على اساسها رصد الانتهاكات المزعومة و تعامل معها كوقائع حدثت بالفعل ليكتفي فقط بمعلومات اوردتها صحف المعارضة او صور مقبركة صادفها على صفحات النت..

وقالت: «إن معدي التقرير لايعترفون بالاجراءات القانونية الاضطرارية التي قد تلجأ اليها الحكومة دفاعا عن مصالح الوطن و المواطن و تطبيق القانون وفرض سيادته».

وبنت الوزارة اقتصار منهج التقرير في معلوماته على مقابلة حوالي ٨٠ شخصا أو ما أسماهم بالضحايا وشهود العيان وأن قوام الفريق الذي قام بعملية البحث ٣ أشخاص وهو عدد غير كاف لجمع معلومات التقرير مقارنة مع الفترة التي قضاها الفريق في الجمهورية اليمنية، أسبوعين، وهي فترة غير كافية لجمع المعلومات والتدقيق فيها، مما يؤكد ان الفريق حصل على معلومات جاهزة مسبقاً.

وأشارت إلى ان التقرير اعتمد على ما بث في الإعلام وتسجيلات فيديو تم التقاطها اثناء الاحتجاجات وما توفر على مواقع عامة مثل(يو تيوب) وهي مقاطع لم تكن خاضعة للرقابة وتغطي الحوادث بشكل كبير مما يناقض ما طرحته المنظمة بشأن الحرية الصحفية والإعلامية التي أدعت بأن الحكومة قامت بإغلاقها والتكتم على الحقائق.

تفنيد الخلفية:

- جاء فيها أن الانتخابات النيابية في العام ١٩٩٣ م أفرزت إنتخاب أبناء المحافظات الجنوبية لأشخاص من المحافظات الجنوبية (الحزب الاشتراكي)، فيما انتخب أبناء المحافظات الشمالية أعضاء من الشمال.

وأضافت الوزارة: أشرك التقرير كافة الأجهزة الأمنية والمؤسسات العسكرية فيما أسماه إنتهاكات ضد أبناء المحافظات الجنوبية، وشكك في صلاحيات هذه الأجهزة وفي حين أن هذا الطرح حمل الكثير من المغالطات بشأن ما ذكر من انتهاكات، فإنه أقحم أجهزة ليس لها أية علاقة بما ورد في التقرير عن قوات الدفاع الجوي والإسعاءات التي أوردها التقرير ضد الأجهزة الأمنية والعسكرية وقوات مكافحة الإرهاب والأجهزة القضائية في بلادنا تركزت على المزاعم التي ساقتها عناصر خارجة على القانون وعناصر من عصابة الإرهاب والتخريب الحوثية.

وفي تناقضات التقرير أشارت وزارة حقوق الإنسان تناقض التقرير مع نفسه باشارته الى أن هناك إجماعاً من أبناء المحافظات الجنوبية مع مايسمى بالحراك وفي نفس الوقت يشير الى أن الحراك مهلهل ويتسم بقليل من التماسك.

وكذلك اشارت إلى حول وجود مدنيين من المحافظات الشمالية تعرضوا لحوادث عنف في المحافظات الجنوبية من قبل عناصر الحراك حيث يعتبر إدانة للتقرير ذاته الذي يصر على أن مايسمى بالحراك هو عمل سلمي.

وقالت الوزارة انه في الوقت الذي وجه التقرير اتهامه بممارسة هذه الأعمال التخريبية الى عناصر متعاطفة مع الحراك وليست عناصر الحراك نفسه في محاولة لتبرئة العناصر الخارجة على القانون من أي تجاوزات يمكن أن يسجلها التقرير ضدهم.

وأضافت الوزارة: فيما يخص بند القاعدة والحراك الجنوبي أشار التقرير بأن الدولة تربط بين الحراك والقاعدة للإضرار بالحراك وتشويهه وفي نفس الوقت أورد تصريحاً لزعيم تنظيم القاعدة في بلادنا الإرهابي ناصر الوحيشي قال فيه إن التنظيم يدعم الحراك الجنوبي نصاً، وأشار التقرير الى الإرتباط بين القاعدة والحراك وفي هذا الطرح أيضا تناقض للتقرير.

- كما أن الأحداث التي شهدتها منطقة المعجلة ووقوف العناصر الخارجة على القانون وعناصر تنظيم القاعدة جنبا الى جنب ضد الدولة هو دليل واضح على هذا الإرتباط والتنسيق.

ما ذكره التقرير حول الرقابة على الصحافة والخروقات بحق الصحفيين والصحف :

لقد أورد التقرير مزاعم اتهمت فيها الدولة بمصادرة حرية التعبير واغلاق بعض الصحف وممارسة الاعتداء على بعض القنوات الفضائية مثل قناة الجزيرة وإغلاق المواقع الالكترونية في طرح يتنافى مع الحقيقة التي أوردها التقرير في سياق سابق حين قال انه اعتمد على الطرح الاعلامي المكثف حول القضية الجنوبية في مختلف وسائل الاعلام .

ثم تطرق التقرير الى حادثة اغلاق صحيفة الأيام كعمل غير قانوني قامت به الدولة ولكنه اغفل ان ما تم اتخاذه يخضع للقانون الذي يجيز اغلاق اية صحيفة تقوم بأعمال وممارسات غير مشروعة ومنها صحيفة الأيام التي اغلقت وفقا للقانون بعد ان ارتكبت العديد من المخالفات القانونية ومنها :

- الترويج لثقافة الكراهية والعنف والتحريض على المناطقية

- الترويج للممارسات التي تقوم بها العناصر التخريبية والإرهابية .

- التحريض على القيام بالأعمال والممارسات غير القانونية والتي تنتهي في الغالب بالاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة وجرح وقتل عدد من المواطنين وافراد القوات المسلحة والأمن.□

استرداد 3 سيارات بالقوة نهبها انفصاليون

■ أفشلت الأجهزة الأمنية محاولات عناصر انفصالية اختطاف ثلاث سيارات في منطقتي الحبيلين وطور الباحة بمحافظة لحج.

فقد قامت عناصر انفصالية في منطقة الحبيلين بأختطاف سيارة «دينا» مع سائقها، تابعة لإحدى الشركات التجارية تحت تهديد السلاح والتوجه بها إلى منطقة لبعوس يافع، إلا أن رجال الأمن تصدوا للخاطفين وضبط أحد العناصر التخريبية يُدعى نصر محمد ناصر، وأفرجوا عن السائق والسيارة.

هذا فيما كانت عناصر تخريبية انفصالية أخرى قد نهبت شاحنة محملة بالطعام في منطقة الحبيلين الا أن أجهزة الأمن تصدوا لأولئك المجرمين وتبادلوا معهم إطلاق النار وقد أسفرت المواجهات عن مقتل أحد المجرمين الانفصاليين واستعادة الشاحنة المنهوبة.

وفي عملية مماثلة تصدت القوات الأمنية لعناصر انفصالية بطور الباحة بقيادة المدعو عبدالمطلب بعد أن قام بنهب سيارة أحد المواطنين بالقوة، وأسفرت مواجهة القوات الأمنية عن استعادتها.□

مصرع قاطع طريق بمديرية ردفان

■ طارد رجال الأمن بمديرية ردفان -محافظة لحج- مجموعة مسلحة من العناصر الانفصالية المخربة بعد أن اختطفوا سيارة نقل من نوع «دينا» موديل ٨٦ محملة بالطعام.

وخلال عملية المطاردة تبادل رجال الأمن إطلاق النار مع مجموعة الخاطفين ما أدى إلى مقتل أحدهم وفرار البقية تاركين السيارة المنهوبة مع حمولتها في عرض الطريق.

ووفقاً للمصادر في ردفان فإن تلك العناصر الخارجة على القانون هم من أصحاب السوابق في التقطع واختطاف سيارات النقل والقاطرات.

موضحة أن عملية المطاردة استمرت لأكثر من ساعة وانضم اليها رجال الأمن في منطقة العسكرية والذين تمكنوا من استعادة السيارة المنهوبة.

من جهة ثانية ضبطت الأجهزة الأمنية (٣) من الخارجين على القانون أثناء قيامهم -الثلاثاء- بأعمال شغب وفوضى في السوق العام بمدينة الحوطة وأعمال تستهدف الأمن والاستقرار في المدينة.□

القبض على (5) من العناصر الانفصالية

■ أوقفت الأجهزة الأمنية (٥) من العناصر الانفصالية المتورطين في اعتداءات على رجال الأمن والمواطنين وأعمال شغب وفوضى وتخريب وقعت في الأيام القليلة الماضية في بعض مناطق محافظات حضرموت، لحج، شبوة بينهم (٣) بمدينة الشحر محافظة حضرموت على خلفية قيامهم بالاعتداء على مطعم أحد المواطنين ورميه بالحجارة والتسبب بخسائر مادية بالمطعم، بالإضافة الى مشاركتهم في أعمال شغب وعنف وإعتداء على ممتلكات عامة وخاصة.

فيما تم إيقاف بمدينة الحوطة محافظة لحج متهماً أخراً على خلفية مشاركته نهاية الشهر الماضي مع عناصر تخريبية في أعمال شغب وتحدي السلطات أسفرت عن إصابة رجل أمن بجروح.

وفي سياق متصل ذكرت إدارة أمن محافظة شبوة أن حملة أمنية تمكنت من ضبط أحد العناصر الخارجة عن القانون بمديرية حبان متهماً بإطلاق النار على أحد جنود الأمن المركزي الشهر الماضي.

هذا وقد تم إحالة المتهمين الخمسة من الخارجين عن القانون لإجراءات التحقيق.□